

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية
في المنطقة العربية 2014-2015

ملخص

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/EDID/2015/2/Summary
30 April 2015
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية
في المنطقة العربية 2014-2015

ملخص



الأمم المتحدة
نيويورك، 2015

15-00245

موجز

بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية، حسب التقديرات بالأرقام الحقيقية، نحو 1.5 في المائة في عام 2014، في فارق لا يذكر عن الرقم المسجل في عام 2013. ومن أسباب هذه المراوحة الأرقام السالبة، حسب التقديرات، في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا، نتيجة لتفاقم النزاع المسلح. ويتأثر الوضع الاقتصادي في المنطقة بالهبوط الحاد في أسعار النفط وبما يُتوقع لها من تقلبات. فبعد أن بلغت هذه الأسعار ذروتها في حزيران/يونيو، هبطت بنسبة تجاوزت 50 في المائة في النصف الثاني من عام 2014. وبالرغم من هذا التحول الكبير في أسعار النفط، واصلت بلدان مجلس التعاون الخليجي تسجيل أعلى معدلات للنمو في المنطقة العربية. وفي حين أثر انخفاض أسعار النفط على الدخل القومي الإسمي، كان أثره أقل وضوحاً على أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لعدم حدوث تغيير يذكر في مستوى الإنتاج من النفط الخام. وأدى التوسع المستمر في القطاع غير النفطي إلى المحافظة على النمو الاقتصادي في بلدان المجلس. فحتى الآن لم يؤثر تراجع أسعار النفط سلباً على الجو الاقتصادي في تلك البلدان، بالرغم من تراجع الثقة في بيئة الأعمال بسبب ضعف أسواق الأسهم والعقارات. وقد استفادت البلدان العربية المستوردة للنفط من انخفاض الأسعار، إذ أدى إلى تحسين ميزان المدفوعات وتخفيف القيود المالية. إلا أن هذه المكاسب قد تتبدد بفعل انكفاء تدفقات رؤوس الأموال والتحويلات الواردة من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى بلدان عربية أخرى. ففي ظل النزاع المسلح والعنف في المنطقة، وتعطل النشاط الاقتصادي، شكلت تدفقات رؤوس الأموال والتحويلات من بلدان مجلس التعاون الخليجي إحدى القنوات الأساسية لرفد الاقتصادات. ومع أن أثر هبوط أسعار النفط كان معتدلاً على المدى القصير، يُحتمل أن تؤدي نتائجه السلبية على بلدان المجلس، على المدى الأطول، إلى تغيير في هذا الاتجاه الذي اعتاد أن يكون آلية للتنشيط الاقتصادي. ومن المتوقع أن يزداد النمو في المنطقة العربية بمتوسط قدره 2.4 في المائة في عام 2015، لكن من المتوقع أيضاً أن يتباطأ الانتعاش الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وأن تسجل مجموعات البلدان العربية الأخرى، باستثناء البلدان التي تعاني من النزاعات، معدلات نمو متواضعة، نتيجة لارتفاع متوقع في الطلب على واردات انخفضت أسعارها من منتجات الوقود والمواد الغذائية.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
1	4-1	أولاً- السياق العالمي.....
2	11-5	ثانياً- التطورات في قطاع الموارد الطبيعية.....
2	7-5	ألف- قطاع النفط.....
4	9-8	باء- قطاع الغاز الطبيعي.....
4	11-10	جيم- قطاع الفوسفات.....
5	25-12	ثالثاً- الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.....
5	12	ألف- لمحة عامة.....
5	14-13	باء- البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....
6	16-15	جيم- بلدان المشرق.....
8	18-17	دال- بلدان المغرب.....
8	20-19	هاء- أقل البلدان العربية نمواً.....
9	22-21	واو- الأسعار ومعدلات التضخم.....
9	23	زاي-أسعار الصرف.....
10	25-24	حاء- الديناميات الاجتماعية وفرص العمل.....
11	28-26	رابعاً- التطورات على مستوى السياسة العامة.....
12	31-29	خامساً- ملاحظات ختامية.....

أولاً- السياق العالمي

1- شهد الاقتصاد العالمي في عام 2014 تحولات هامة. فتوجه السياسات النقدية أظهر شرخاً بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان متقدمة أخرى. ومن المتوقع أن تعود السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى طبيعتها، مع رفع أسعار الفائدة في أواخر عام 2015، مبدية بذلك انتعاشاً حققه الاقتصاد، في حين يتوقع أن تبقى بلدان متقدمة أخرى على ما عهدته من انخفاض في أسعار الفائدة. وهذا الفرق في التوقعات المتعلقة بأسعار الفائدة أدى إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة الدولار الأمريكي إزاء العملات الرئيسية الأخرى، بما فيها اليورو والين الياباني. وأدى الانخفاض السريع في أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014 إلى إعادة التوازن في توزيع الدخل بين البلدان المصدرة والبلدان المستوردة للنفط. إلا أن الدور الذي قامت به بعض البلدان ذات الاقتصادات النامية، ومنها البرازيل والصين، كمراكز رئيسية للنمو، تراجع مع تباطؤ التوسع الاقتصادي. ولم يتم التأكيد بعد من نتائج هذه التحولات، لكن القلق يزداد من احتمال أن يستمر الركود في الاقتصاد العالمي على المدى الطويل، على نحو ما تنذر به علامات الانكماش الحاد في أوروبا واليابان.

2- واصلت الولايات المتحدة الأمريكية الانتعاش الاقتصادي القوي بالرغم من التراجع في إنفاق الحكومة الاتحادية¹. وقد تحقق هذا النمو بفعل القطاع الخاص النشط، المتعافي من الأزمة المالية العالمية لعام 2008. وساهمت قدرة القطاع المالي على الصمود في إنعاش القطاع الخاص، مدعومة بارتفاع أسعار الأصول. وفي المقابل، استمر الاقتصاد الأوروبي في حالة ركود بسبب بطء الاستثمارات الخاصة. وفي عام 2015، اعتمد البنك المركزي الأوروبي سياسة التيسير الكمي لتحفيز نمو الائتمانات في منطقة اليورو، ووضعت المفوضية الأوروبية خطة لتشجيع الاستثمار الخاص². وتفاقت أزمة الديون في اليونان، فعرضت النظام المالي في منطقة اليورو للخطر. أما اليابان فأخفق في تحقيق انتعاش بفعل التصدير، بسبب ركود النمو في الطلب المحلي بعد الارتفاع في ضريبة المبيعات في نيسان/أبريل 2014. وظل الانتعاش الاقتصادي بطيئاً في البلدان النامية في عام 2014. وأدى التراجع في الأسعار الدولية للسلع الأساسية إلى إضعاف زخم النمو في البلدان المصدرة للسلع بدرجات متفاوتة، لكنه عاد بالفائدة على البلدان المستوردة للسلع، إذ خفف من القيود على ميزان المدفوعات، وإن بدرجة غير كافية لتحفيز النمو الاقتصادي. وكانت البرازيل، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا من أكثر البلدان النامية الناهضة تضرراً من انخفاض السلع الأساسية، في حين حافظت الصين والهند على نمو اقتصادي مرتفع، ولو مع بعض التراجع في عام 2014.

3- وبالرغم من الانخفاض المعتدل في معدلات البطالة في عدد من البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة، ولا سيما ألمانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، شهد قطاع التشغيل ركوداً في عام 2014. وظلت الفجوة العالمية في التشغيل تتسع، انعكاساً لتدهور أوضاع التشغيل في البلدان ذات الاقتصادات النامية³. ويثير الضعف المستمر في فرص العمل في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة توترات اجتماعية وسياسية ضد المهاجرين، ومن المتوقع أن يتراجع الطلب على اليد العاملة الأجنبية في البلدان ذات الاقتصادات الغنية بالموارد على غرار بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي

1 Bureau of Economic Analysis, Gross domestic product: fourth quarter and annual 2014 (third estimate) - corporate profits: fourth quarter and annual 2014, United States Department of Commerce, News Release (27 March 2015). www.bea.gov/newsreleases/national/gdp/2015/pdf/gdp4q14_3rd.pdf.

2 European Commission, An investment plan for Europe, Brussels (26 November 2014). <http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52014DC0903&from=EN>.

3 International Labour Organization, *World Employment Social Outlook: Trends 2015* (January 2015), p.16. www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/2015/WCMS_337069/lang-en/index.htm.

حين يُرَجَّح أن تشهد بعض البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة تحسناً طفيفاً في أوضاع التشغيل، يُتوقع أن تشهد بعض البلدان ذات الاقتصادات النامية المزيد من التدهور في هذا المجال في عام 2015. ومن غير المستبعد أن تتخذ البلدان، سواء المتقدمة أو النامية، تدابير حاسمة للتحفيز المالي، لأنها ستعطي الأولوية لتصحيح أوضاع المالية العامة. ومن غير المحتمل في المستقبل القريب اتخاذ تدابير للإنعاش الاقتصادي مدعومة بسياسات فاعلة للتشغيل، ولا سيما في البلدان النامية.

4- ولم تكن الاقتصادات العربية في منأى عن الأوضاع العالمية⁴، فتعرضت في عام 2014 للعديد من عوامل التأثير السلبي والإيجابي ومن عوامل التأثير السلبي تصاعد التوترات الجيوسياسية، والعنف المسلح، والتشريد الجماعي. ولم يقتصر تأثير انخفاض أسعار النفط على الأوضاع المالية في البلدان العربية المصدرّة للنفط فحسب، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، بل طال بلداناً عربية أخرى، إذ أدى إلى تغيير أنماط تدفقات رؤوس الأموال والتحويلات داخل المنطقة. ولا تزال الضائقة الماثلة في آفاق الاقتصادات الأوروبية تعوق حركة الصادرات غير النفطية من المنطقة، ولا سيما من بلدان المغرب العربي. ومن المرجح أن يؤثر الارتفاع المتوقع في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية على تكاليف التمويل للبلدان العربية. أما عوامل التأثير الإيجابي، فتحسّن ميزان المدفوعات في البلدان العربية المستوردة للنفط وتخفيف القيود المالية نتيجة لانخفاض أسعار النفط؛ والتراجع المستمر في أسعار سلع أساسية، ولا سيما المواد الغذائية، ساهم في تخفيف الضغوط التضخمية في المنطقة؛ والانتعاش الاقتصادي الثابت في بلدان شرق وجنوب آسيا أدى إلى تعزيز القطاع غير النفطي، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ والانتعاش الاقتصادي القوي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية بحد بعضاً من التشاؤم في الأجواء الاقتصادية في المنطقة العربية.

ثانياً- التطورات في قطاع الموارد الطبيعية

أف- قطاع النفط

5- يمر قطاع النفط العالمي بمرحلة من التغيير الهيكلي، نتيجة للهبوط الكبير في أسعار النفط. فبحلول النصف الثاني من عام 2014، ركز المشاركون في سوق النفط اهتمامهم على قضية وفرة الإمداد بعد أن كانوا يركزون على التوترات الجيوسياسية وانقطاع الإمداد. وازدادت القدرة العالمية على إمداد النفط الخام بسرعة خلال الأعوام القليلة الماضية، ولا سيما في شمال أمريكا. وظهرت الوفرة في الإمداد تدريجياً، مع تباطؤ نمو الطلب على النفط الخام نتيجة لركود في الاقتصاد العالمي. لكن أسواق النفط لم تشهد انهياراً في الطلب كما حصل في الفترة 2008-2009. ووفقاً لمنظمة البلدان المصدرّة للنفط (أوبك)، فقدر مجموع الطلب العالمي على النفط في عام 2014 بنحو 91.21 مليون برميل في اليوم كحد وسطي، مسجلاً زيادة قدرها 0.97 برميل في اليوم عن عام 2013⁵. وتتوقع الأوبك أن يزداد الطلب بالوتيرة المعتدلة نفسها في عام 2015، أي بنحو 1.16 مليون برميل في اليوم. وتقدر إجمالي إمداد النفط الخام بنحو 92.23 مليون برميل في اليوم كحد وسطي في عام 2014، أي بما يزيد بنحو 1.98 مليون برميل في اليوم عن عام 2013. وتراجع إنتاج بلدان الأوبك من النفط

4 بعد انضمام تونس وليبيا والمغرب إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تموز/يوليو 2012، تقرر توسيع النطاق الجغرافي لمسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بحيث يشمل جميع البلدان العربية. وتستخدم مجموعات البلدان التالية في هذا التقرير، بالاستناد إلى مجموعة معايير مثل مستويات نصيب الفرد من الدخل، والقرب الجغرافي، والتشابه في الخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية. تضم بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية؛ ومجموعة بلدان المشرق: الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وفلسطين، ولبنان، ومصر؛ ومجموعة بلدان المغرب: تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب؛ والبلدان العربية الأقل نمواً: جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن.

الخام في عام 2014 بنحو 0.16 مليون برميل في اليوم ليبلغ 30.07 مليون برميل في اليوم، في حين ازداد إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك بنحو 2.04 مليون برميل في اليوم، ليصل إلى 56.33 مليون برميل في اليوم. وقدر مستوى فائض الإمداد في عام 2014 بنحو مليون برميل في اليوم، وهو رقم كان من الممكن أن يعدله المنتجون المرجحون ذوو النفوذ في المنظمة⁶. ولكن قررت الأوبك في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 الإبقاء على مستوى إنتاجها عند 30 مليون برميل في اليوم، ولم تلتزم الدول غير الأعضاء فيها بخفض الإمداد. ومن المرجح في عام 2015 أن يخفض السوق إمدادات النفط الخام المكلف من منتجي النفط الخام غير الأعضاء في الأوبك، في حين تحافظ المنظمة على هدفها الحالي في الإنتاج. ومن المرجح أن يصبح أثر تراجع أسعار النفط على القدرة العالمية على الإمداد بالنفط الخام أكثر وضوحاً في المدى المتوسط، مع اتجاه المزيد من شركات النفط إلى الحد من النفقات الرأسمالية، سواء في مراحل استخراج النفط أو في مراحل تصنيعه.

6- وبلغ متوسط سعر سلة الأوبك 96.29 دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2014 (الجدول 1). ففي النصف الأول من عام 2014، ظلت أسعار النفط الخام فوق 100 دولار للبرميل، كما في الأعوام السابقة. وبعد أن بلغت أسعار النفط ذروتها السنوية في حزيران/يونيو، ظلت تتراجع خلال 7 أشهر، فبلغ سعر سلة الأوبك 41.5 دولاراً للبرميل في 13 كانون الثاني/يناير 2015، مسجلاً تراجعاً بنسبة 62 في المائة عن سعر الذروة لعام 2014. وإلى جانب وفرة الإمداد، أدى ارتفاع خطر زيادة تكاليف التمويل بسبب العودة المتوقعة للسياسة النقدية الأمريكية إلى طبيعتها إلى الحد من عمليات الشراء للمضاربة في أسواق النفط الآجلة؛ وساهم البيع على المكشوف في أسواق النفط الآجلة في إضعاف أسعار النفط. وتباطأ نمو الطلب على النفط الخام، لكنه لم ينهر. ولم تتغير تكاليف شحن النفط الخام طيلة عام 2014، في إشارة إلى زيادة استخدام ناقلات النفط. ويُرجح أن تسجل أسعار النفط الخام معدلات منخفضة مجدداً في الربع الثاني من عام 2015، إذ يُتوقع أن يتراكم المخزون بسبب عوامل موسمية، ولا سيما صيانة المصافي. ومن المرجح أن يتراكم المخزون بشكل أكبر في شمال أمريكا، مما قد يؤدي إلى زيادة الفرق بين الأسعار المرجعية حسب التوزيع الجغرافي. لكن يُتوقع أن يتراجع مستوى المخزون في الربعين الثالث والرابع، وأن تتقارب أسعار النفط الخام لتلتقي بنهاية عام 2015. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية 54.5 دولاراً للبرميل في عام 2015.

الجدول 1- تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام
(سعر سلة الأوبك المرجعية، بالدولار للبرميل الواحد)

	المتوسط السنوي المتوقع			الحد الأدنى	الحد الأقصى	المعدل السنوي
	الأقصى	المرجعي	الأدنى			
2012				88.74	124.64	109.45
2013				96.35	114.94	105.87
2014				52.00	110.48	96.29
2015	70.3	54.5	40.6			
2016	86.0	64.3	45.3			

المصدر: منظمة البلدان المصدرة للنفط للفترة 2012-2014. أرقام عامي 2015 و2016 هي توقعات للإسكوا اعتباراً من أيار/مايو 2015.

7- وقدر مجموع إنتاج النفط الخام في المنطقة العربية بمتوسط قدره 23.0 مليون برميل لليوم لعام 2014، في تراجع قدره 0.5 مليون برميل في اليوم عن مستوى عام 2013. وأنتجت بلدان مجلس التعاون الخليجي 17.3 مليون برميل تقريباً في اليوم في عام 2014، وهو مستوى مماثل لمستوى عام 2013. وأدت النزاعات

المسلحة إلى هبوط حاد في مستويات الإنتاج في ليبيا واليمن في عام 2014، مع أن العراق شهد ارتفاعاً في هذه المستويات لأن مرافق الإنتاج الرئيسية في الجنوب لم تتوقف عن العمل. وقدّر مجموع إيرادات الصادرات النفطية للمنطقة العربية بنحو 695 مليار دولار لعام 2014، في تراجع نسبته 12.0 في المائة عن عام 2013. ومن المتوقع أن يتراجع بنسبة 45.4 في المائة ليصل إلى 379.5 مليار دولار في عام 2015.

باء- قطاع الغاز الطبيعي

8- الغاز الطبيعي هو مورد هيدروكربوني آخر ذو أهمية إستراتيجية في المنطقة العربية، ومصدر أساسي للثروة الوطنية في بعض البلدان. وهو مصدر قليل الكلفة وفعال للطاقة الحرارية، ويستخدم ضمن المواد الخام للصناعة البتروكيميائية. وقد شهدت البلدان العربية ارتفاعاً سريعاً في الطلب المحلي على الغاز الطبيعي، مع الإشارة إلى أن بعض البلدان المنتجة لا تقوم بتصديره. وقد ظلت قطر في عام 2014 في طليعة البلدان المصدرة للغاز الطبيعي السائل في العالم. وتستنثر الجزائر مبالغ كبيرة في تحسين طاقتها الإنتاجية في هذا المجال، وقد وضعت خطة للبحث في إمكانات إنتاج الغاز الصخري. أما خطط التنقيب عن حقول الغاز شرق البحر المتوسط مقابل الجمهورية العربية السورية وفلسطين ولبنان فمعلقة حالياً.

9- وسوق الغاز الطبيعي أكثر تجزئة من الناحية الجغرافية من سوق النفط الخام، بسبب الحاجة إلى استثمارات كبيرة في مرافق النقل من المنتجين إلى المستخدمين النهائيين، عبر خطوط الأنابيب أو منشآت الغاز السائل. ويظهر مدى هذه التجزئة في الفروقات الكبيرة بين أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا، والولايات المتحدة، واليابان. ومنذ كانون الثاني/يناير 2015، بلغ السعر المرجعي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في أوروبا 9.50 دولاراً، في مقابل 2.97 دولاراً في الولايات المتحدة الأمريكية، و16.00 دولاراً في اليابان⁷. وهبطت أسعار الغاز الطبيعي في عام 2014، وإن بقدر أقل من أسعار النفط الخام. وفي حين هبط سعر خام برنت المؤرخ بنسبة 55 في المائة في السنة المنتهية في كانون الثاني/يناير 2015، تراجعت أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 12.8 في المائة في أوروبا، و39.2 في المائة في الولايات المتحدة، و9.9 في المائة في اليابان. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يكون التراجع في إيرادات صادرات الغاز الطبيعي في البلدان العربية أكثر اعتدالاً بالمقارنة مع النفط الخام لعامي 2014 و2015، نظراً إلى أن صادراتها تتجه إلى أوروبا أو آسيا. وتتم بعض المعاملات على أساس أسعار مرتبطة بأسعار النفط، إلا أن العقود متعددة السنوات ذات السعر الثابت هي الأكثر شيوعاً في تجارة الغاز الطبيعي، ويمكن أن تساهم في استقرار نسبي في الإيرادات في البلدان المصدرة للغاز.

جيم- قطاع الفوسفات

10- يزداد التنافس في قطاع الفوسفات في السوق العالمية للأسمدة، ولا سيما في مجال معالجته وتسويقه. ووفقاً لتقديرات الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة، يمكن أن يصل الطلب العالمي على الأسمدة إلى 183.8 مليون طن في موسم الحصاد في الفترة 2014-2015، منها 41.5 مليون طن من المغذيات الفوسفورية⁸. وبالرغم من التوقعات بأن يزداد الطلب العالمي على الفوسفات بشكل معتدل في المستقبل القريب، يرجح أن تزداد قدرة الإمداد بالفوسفات الصخري وحمض الفوسفوريك في الأردن والصين والمغرب. ومن المتوقع أيضاً أن تزداد قدرة الإمداد بالفوسفات ثنائي الأمونيوم بشكل أسرع من زيادة الطلب، علماً أن هذه المادة هي الأكثر استخداماً من بين الأسمدة الفوسفورية.

International Monetary Fund, IMF Primary Commodity Prices, Monthly Database. www.imf.org/external/np/res/commod/index.aspx. 7

International Fertilizer Industry Association, *Short-Term Fertilizer Outlook 2014-2015* (November 2014). 8
www.fertilizer.org/en/ItemDetail?iProductCode=9840Pdf&Category=ECO.

11- وبلغ سعر الفوسفات الصخري ذروته في كانون الثاني/يناير 2012، قبل أن يتراجع بنسبة 51 في المائة على مدى سنتين حتى كانون الأول/ديسمبر 2013. ثم سجل انتعاشاً معتدلاً في عام 2014، إذ ارتفع من 102.2 دولاراً للطن المتري في كانون الثاني/يناير إلى 115.0 دولاراً في كانون الأول/ديسمبر⁹. ويبين سعر الفوسفات ثنائي الأمونيوم اتجاهاً موازياً، من خلال تسجيل ارتفاع معتدل في عام 2014 من 438.3 دولاراً للطن المتري في كانون الثاني/يناير إلى 459.6 دولاراً في كانون الأول/ديسمبر. ومن المتوقع أن يشهد عام 2015 اتجاهات مشابهة، مع احتمال بعض الانخفاض في الأسعار بسبب زيادة القدرة العالمية على الإمداد. وقد تؤثر الرسوم الجمركية على الصادرات الصينية من منتجات الفوسفات على الأسواق العالمية للأسمدة نظراً لتحسن تنافسية أسعار الصادرات الصينية.

ثالثاً- الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة

أف- لمحة عامة

12- تشير التقديرات إلى أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية بلغ 1.5 في المائة في عام 2014، وهو معدل عام 2013 (الجدول 2). ومن أسباب هذا الركود تقديرات الأرقام السالبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا. وبالرغم من تراجع أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014، ظلت بلدان مجلس التعاون الخليجي مركز النمو في المنطقة العربية. إلا أن حالة الاستقطاب التي شهدتها الأداء الاقتصادي مؤخراً بين بلدان المجلس والبلدان العربية الأخرى لم تعد قائمة بالحدة نفسها، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط، الذي استفادت منه البلدان العربية المستوردة للنفط، في تحسين ميزان المدفوعات، وتخفيف القيود المالية. ولا تزال النزاعات المسلحة في الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين وليبيا واليمن تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.

باء- البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

13- قدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة 4.0 في المائة في عام 2014، مقابل 3.7 في المائة في عام 2013. وكان لتراجع أسعار النفط أثر طفيف، بالأرقام الحقيقية، على أرقام الناتج المحلي الإجمالي لأن مستوى إنتاج النفط الخام لم يتغير. وشهدت هذه البلدان نمواً مستقراً في القطاع غير النفطي. وشهدت أيضاً، باستثناء الكويت، نمواً قوياً في الطلب المحلي حتى الربع الثالث من عام 2014، ظهر في الزيادة الثابتة في المعروض النقدي. إلا أن التباطؤ في معدل زيادة المعروض النقدي في الربع الأخير من عام 2014 في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية يدل على تحول في الجو الاقتصادي وفي الثقة في بيئة الأعمال. ومع تراجع أسعار النفط، دخلت قيمة الأصول المالية والعقارات مرحلة من التراجع، بعد ارتفاع كبير في قيمة الأصول خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة كما في الإمارات العربية المتحدة. إلا أن التراجع الحالي لن يكون له الأثر الذي وقع على بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008. والقطاع المالي في بلدان المجلس ليس شديد التعرض لتداعيات الأصول الخطرة، وقطاعها غير النفطي يدعمه الأداء الاقتصادي القوي نسبياً لبلدان شرق وجنوب آسيا.

14- ومن المتوقع أن يتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المجلس في عام 2015، وان يؤثر تراجع أسعار النفط سلباً على الجو الاقتصادي وعلى الثقة في بيئة الأعمال في القطاع غير النفطي، ولا سيما قطاع العقارات. كذلك يمكن أن يكون للارتفاع المتوقع في تكاليف التمويل وفي أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية عام 2015 أثر سلبي على نمو الائتمان في بلدان المجلس. إلا أن الرابط القوي بين

هذه البلدان وبلدان شرق وجنوب آسيا من شأنه أن يدعم نمو القطاع غير النفطي. ومن المتوقع أن يساهم الاتحاد الجمركي لبلدان مجلس التعاون الخليجي، الذي دخل حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2015، في تحسين التجارة فيما بين هذه البلدان. ويُقدَّر متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه المجموعة بنحو 3.4 في المائة في عام 2015. ومن المتوقع أن يكون معدل النمو في الإمارات العربية المتحدة وقطر أسرع من متوسط معدل المجموعة، وأن يواصل هذان البلدان الاستثمار في البنى الأساسية استعداداً لاستضافة أحداث عالمية مقبلة. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في المملكة العربية السعودية بسبب الاستجابة السريعة في السياسات المعتمدة إلى أسعار النفط الجديدة، وأن تسجل النفقات العامة، وبشكل أساسي النفقات من خارج الميزانية، تراجعاً كبيراً. أما معدلات النمو المتوقعة لبلدان المجلس في عام 2015 فهي 5.2 في المائة لقطر، و4.2 في المائة للإمارات العربية المتحدة، و3.2 في المائة للبحرين، و3.0 في المائة لعمان، و3.0 في المائة للمملكة العربية السعودية، و2.0 في المائة للكويت.

جيم- بلدان المشرق

15- تشير التقديرات إلى حصول انكماش في اقتصادات مجموعة بلدان المشرق بلغت نسبته 0.6 في المائة في عام 2014، بعد أن كان 2.2 في المائة في عام 2013. فقد كان للنزاعات المسلحة والعنف أثر كبير على أدائها الاقتصادي، لا سيما تحت وطأة ما تدمر في الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين من بنى أساسية اقتصادية وما تعطل في سلاسل الإمداد. وسجل العراق نمواً سلبياً بسبب الانكماش في الطلب المحلي. فکردستان العراق، وهي من أسرع المناطق نمواً في البلد، أصيبت بأضرار جسيمة من جراء النزاعات المسلحة. وعلى الرغم من النمو في إنتاج النفط الخام في عام 2014، سجلت إيرادات الحكومة العراقية انخفاضاً كبيراً بسبب التراجع في أسعار النفط. وتواصل تدمير البنى الأساسية الاقتصادية ومرافق الإنتاج في الجمهورية العربية السورية في عام 2014، في حين استمرت أنشطة الإنتاج في المناطق التي تتمتع بوضع أممي أفضل. وتراجعت أنشطة القطاع الخاص بسبب الانقطاع المتكرر في إمدادات الطاقة والسلاسل اللوجستية. وتأثر الاقتصاد الفلسطيني بتدمير البنى الأساسية الاقتصادية في قطاع غزة في تموز/يوليو 2014، وأضعفت القيود التي لا تزال مفروضة على الأنشطة الاقتصادية الطلب المحلي كما أعاقت جهود إعادة البناء. وحافظ الأردن ولبنان على انتعاش محدود في الطلب المحلي؛ وأسهم التحسن في ميزان المدفوعات في تراكم احتياطي العملات الأجنبية فبلغت مستويات غير مسبوقة في البلدين في عام 2014. وساعد النمو السريع للأنشطة الاستخراجية في تثبيت مستويات النمو في الأردن. ولا بد من الإشارة إلى أن مستوى النمو في الأردن ولبنان انخفض، في ظل تدفق اللاجئين السوريين بأعداد كبيرة إلى البلدين. واستعادت مصر استقرارها مع تزايد الثقة في قطاع الأعمال، فحققت نمواً مطرداً في عام 2014. وتحسن ميزان المدفوعات في مصر بفضل التدفق المستمر لرأس المال الأجنبي وتراجع أسعار السلع الأساسية الدولية.

16- ويتوقع أن تحقق منطقة المشرق العربي نمواً يصل متوسطه إلى 1.2 في المائة في عام 2015، بعد انكماش دام سنتين. ومن المتوقع أن تتراجع حدة الانكماش الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية وأن يحقق العراق نمواً طفيفاً. ويتوقع أن يتباطأ النمو في الأردن ولبنان؛ كما يحتمل أن يستفيد البلدان من انخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية. غير أن التباطؤ الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي سيحد على الأرجح من الآثار غير المباشرة الإيجابية. ومن المرجح أن تكون مصر المصدر الرئيسي للنمو في المنطقة في عام 2015 بفضل التحسن المستمر في ميزان مدفوعاتها، وما يتيح من حيز لتسريع انتعاش الطلب المحلي. ويُفسر النمو المتوقع في فلسطين إلى تدني المستوى المسجل في عام 2014. وتفترض التوقعات شيئاً من التسارع في نشاط إعادة البناء في قطاع غزة، غير أنها تبقى في الواقع رهن تطورات الوضع الجغرافي السياسي. وفي عام 2015، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو 3.2 في المائة في مصر، و3.0 في المائة في فلسطين، و3.0 في المائة في لبنان، و2.8 في المائة في الأردن، و0.5 في المائة في العراق. ويتوقع أن تسجل الجمهورية العربية السورية انمكاشاً بنسبة 7 في المائة في عام 2015.

**الجدول 2- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك،
2016-2012
(النسبة المئوية للتغير السنوي)**

معدل تضخم أسعار الاستهلاك					معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					البلد/المنطقة
(ع)2016	(ع)2015	(ب)2014	2013	2012	(ع)2016	(ع)2015	(ب)2014	(ل)2013	(ل)2012	
2.7	2.5	2.7	3.3	2.8	4.0	3.2	4.7	5.3	3.4	البحرين
3.0	2.7	2.9	2.7	3.2	3.0	2.0	2.2	1.5	6.6	الكويت
2.0	1.2	1.0	1.1	2.9	3.2	3.0	3.2	3.9	7.1	عُمان
3.2	2.7	3.0	3.1	1.9	5.5	5.2	6.2	6.3	6.0	قطر
3.0	2.5	2.7	3.5	2.9	3.5	3.0	3.6	2.7	5.4	المملكة العربية السعودية
2.2	2.0	2.2	1.1	0.7	4.5	4.2	4.5	5.2	4.7	الإمارات العربية المتحدة
2.8	2.3	2.5	2.6	2.3	3.9	3.4	4.0	3.7	5.5	بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية
9.5	10.0	10.1	10.3	7.4	3.8	3.2	2.2	2.1	2.2	مصر ^(د)
3.5	3.5	2.2	1.8	6.2	5.0	0.5	2.6-	4.2	10.3	العراق
3.0	2.5	2.9	4.8	4.5	3.0	2.8	3.1	2.8	2.7	الأردن
2.0	1.5	1.7	5.6	6.5	3.0	3.0	3.2	3.0	2.8	لبنان
3.0	2.5	1.7	1.7	2.8	3.2	3.0	2.5-	2.2	6.3	فلسطين
15.0	37.8	24.8	87.7	37.2	5.0-	7.0-	10.5-	36.5-	30.9-	الجمهورية العربية السورية ^(هـ)
7.6	10.7	8.8	17.3	10.6	2.8	1.2	0.6-	2.2-	0.1	المشرق العربي
3.0	2.7	2.1	3.3	8.9	3.5	2.8	3.2	2.8	3.3	الجزائر
4.5	4.0	1.3	2.6	6.1	12.0	7.5-	32.7-	19.9-	98.2	ليبيا
1.2	1.0	0.4	1.9	1.3	3.5	4.2	2.4	4.4	2.7	المغرب
4.0	4.5	5.5	6.1	5.6	3.2	2.7	2.3	2.4	3.9	تونس
3.0	2.7	1.9	3.2	6.1	5.1	1.2	3.9-	1.1-	21.1	المغرب العربي
2.0	2.0	2.5	1.6	6.3	3.5	3.5	3.7	3.5	3.0	جزر القمر
2.5	2.0	2.2	3.5	3.7	4.5	4.8	5.0	5.0	4.8	جيبوتي
3.5	3.2	3.6	4.1	4.9	6.2	6.1	5.9	6.7	7.0	موريتانيا
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	الصومال
15.0	17.0	37.5	37.1	35.1	3.0	2.8	2.5	3.6	0.4	السودان
12.0	11.5	8.0	11.0	10.2	3.2	2.0-	1.5	3.2	2.2	اليمن
13.5	14.7	27.2	27.8	26.3	3.2	1.5	2.4	3.6	1.2	أقل البلدان العربية نمواً
4.4	4.9	5.1	7.3	6.0	3.8	2.4	1.5	1.5	6.8	مجموع المنطقة العربية ^(و)

المصدر: المصادر الوطنية.

(أ) الأرقام المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي للسنتين 2012 و2013 هي من دراسات الحسابات القومية للمنطقة العربية النشرة 34، E/ESCWA/SD/2015/1، وبالاستناد إلى أحدث الأرقام المتاحة من المصادر الوطنية حتى آذار/مارس 2015.

(ب) تقديرات آذار/مارس 2015.

(ج) توقعات آذار/مارس 2015.

(د) الأرقام المتعلقة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر هي للسنة المالية التي تنتهي في حزيران/يونيو.

(هـ) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية للفترة 2012-2014 هي تقديرات من المركز السوري لبحوث السياسات، الاغتراب والعنف: تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام 2014 (دمشق، آذار/مارس 2015).

.www.unrwa.org/resources/reports/alienation-and-violence-impact-syria-crisis-2014

(و) الأرقام العائدة لمجموعة البلدان هي متوسطات مرجحة لكل سنة على أساس الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010.

دال- بلدان المغرب

17- تشير التقديرات إلى انكماش في اقتصاد مجموعة بلدان المغرب بلغ متوسطه 3.9 في المائة في عام 2014، بعد أن كان 1.1 في المائة في عام 2013. ولا يزال متوسط النمو في هذه المجموعة شديد التأثير بتقديرات النمو في ليبيا، حيث يُتوقع أن يبقى الاقتصاد في حالة انكماش لسنتين متتاليتين. ففي عام 2014، شهد الطلب المحلي في ليبيا هبوطاً حاداً بفعل التوترات السياسية والنزاعات المسلحة، وانخفض إنتاج النفط وصادراته بسبب أعمال التخريب والتوقف. وتباطأ النمو في المغرب في عام 2014 بسبب تراجع الإنتاج الزراعي، في حين حافظت قطاعات أخرى على استقرار في النمو. وتسارع نمو المعروض النقدي طوال عام 2014 وفي ذلك دليل على استقرار النمو في الطلب المحلي؛ غير أن الصادرات المغربية تأثرت بركود الاقتصادات الأوروبية. وتباطأ النمو الاقتصادي في تونس بعد أن أعاق ميزان المدفوعات نمو الطلب المحلي. ولا يزال الوضع الاقتصادي العام ضعيفاً، رغم احتواء حالة استنفاد احتياطي العملات الأجنبية. وتأثرت تونس، كما المغرب، بركود الاقتصادات الأوروبية. وتحسّن النمو في الجزائر في عام 2014 بفضل الاستثمارات العامة، رغم تراجع أسعار النفط في النصف الثاني من العام. وتشير التقديرات إلى انتعاش مستمر في الطلب المحلي مع انتعاش المعروض النقدي في عام 2014.

18- ومن المتوقع أن تحقق مجموعة بلدان المغرب نمواً بمعدل 1.2 في المائة في عام 2015. ويتوقع أن يتراجع الانكماش الاقتصادي في ليبيا، وأن يستقر النفط الخام على مستوى معين في الإنتاج والصادرات. غير أن خروج العمال الأجانب، ومنهم العمال الذي يؤدون دوراً حاسماً في صيانة البنى الأساسية الاقتصادية وتشغيلها، سيؤدي إلى تراجع في الأنشطة الاقتصادية. ويتوقع أن يتسارع النمو في المغرب بفضل نمو متوقع في المحاصيل الزراعية. وقد استفادت تونس والمغرب من انخفاض أسعار النفط، في تحسين ميزان المدفوعات والأوضاع المالية. ومن المرجح أن يتسع الحيز لانتعاش الطلب المحلي في تونس فيؤدي إلى بعض التسارع في النمو. غير أن تداعيات النزاعات المسلحة في ليبيا على الوضع الأمني تبقى من عناصر الخطر الداهم. ويتوقع أن يتباطأ الانتعاش الاقتصادي في الجزائر بفعل هبوط الإيرادات النفطية، غير أن الاستثمارات العامة المتواصلة يرجح أن تبقى الطلب المحلي في مستويات جيدة. وفي عام 2015، يتوقع أن يبلغ معدل النمو 4.2 في المائة في المغرب، و2.8 في المائة في الجزائر، و2.7 في المائة في تونس. ويتوقع أن تشهد ليبيا انكماشاً بنسبة 7.5 في المائة.

هاء- أقل البلدان العربية نمواً

19- تشير التقديرات إلى نمو في أقل البلدان العربية نمواً بمتوسط قدره 2.4 في المائة في عام 2014، بعد أن كان 3.6 في المائة في عام 2013. وتمكن السودان من الحفاظ على الانتعاش الاقتصادي رغم وضع ميزان المدفوعات الصعب، ونجح في تنويع صادراته من سلع أساسية غير النفط، مثل المواد الغذائية والذهب رغم ما خسره من إيرادات الصادرات النفطية منذ قيام جنوب السودان. وتباطأ النمو الاقتصادي في اليمن وتراجع انتعاش الطلب المحلي بسبب تفاقم التوترات السياسية. وتجمّد إنتاج النفط الخام في اليمن بسبب قدم مرافق الإنتاج وتدمير أنابيب النفط. وأسهم الدعم المالي الخارجي في حفظ الاستقرار النقدي، غير أن الاحتياطي بالعملات الأجنبية استمر في الانخفاض في عام 2014. وحافظت جزر القمر على نمو مستقر في عام 2014 في اتجاه هو نفسه منذ زمن طويل. وأسهمت أنشطة الموانئ النامية في جيبوتي، وقد استفادت من تزايد النقل إلى إثيوبيا، في دعم الانتعاش الاقتصادي. وعلى الرغم من الأحداث الأمنية المتفرقة في الصومال، يتوقع أن ينتعش الاقتصاد بسرعة نظراً إلى تقدّم عملية إعادة الإعمار. وشهدت موريتانيا تباطؤاً في وتيرة النمو الاقتصادي؛ وأثر انخفاض أسعار المعادن على أداء الصادرات، ولكن يتوقع أن يبقى الطلب المحلي في حالة انتعاش.

20- وفي عام 2015، يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان العربية نمواً بمتوسط قدره 1.5 في المائة. ويتوقع أن يتحسن وضع ميزان المدفوعات في السودان، فبفتح حيزاً لانتعاش الطلب المحلي. ومن المحتمل أن يدفع تزايد النزاعات المسلحة وتفاقم التوترات السياسية باليمن إلى حالة من الانكماش الاقتصادي. ويُحتمل أن تستفيد جزر القمر وجيبوتي من انخفاض أسعار السلع الأساسية، ولكن يتوقع أن يتراجع انتعاش الطلب المحلي مع تباطؤ نمو المعروض النقدي. ويتوقع أن يستمر انتعاش قطاع التعدين في موريتانيا، على الرغم من التراجع المتوقع في أسعار المعادن، ويمكن أن يسهم التزايد المتوقع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع في انتعاش الطلب المحلي. وعلى الرغم من هذه الأرقام الإيجابية، لا تزال مستويات النمو غير كافية لتغيير ملامح الفقر في أقل البلدان العربية نمواً؛ ولا بد من تكثيف الجهود الدولية والإقليمية للتخفيف من حدة الفقر في هذه البلدان. وفي عام 2015، يتوقع أن يبلغ معدل النمو 6.1 في المائة في موريتانيا، و4.8 في المائة في جيبوتي، و3.5 في المائة في جزر القمر، و2.8 في المائة في السودان. ويتوقع أن يشهد اليمن انكماشاً اقتصادياً بنسبة 2.0 في المائة، يبقى تغيرها رهناً بحدة النزاعات المسلحة.

واو- الأسعار ومعدلات التضخم

21- تشير التقديرات إلى أن معدل تضخم أسعار الاستهلاك السنوي في المنطقة العربية بلغ 5.1 في المائة في عام 2014، بعد أن كان 7.3 في المائة في عام 2013 (الجدول 2). ومن أسباب هذا التغيير العام انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية. ومع أن الاهتمام تركّز على هبوط أسعار النفط، لا بد من الإشارة إلى تراجع أسعار المواد الغذائية أيضاً في عام 2014. ولا يزال ارتفاع أسعار السكن، الذي يدلّ على انتعاش الإيرادات العقارية، المحرك الرئيسي للتضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من تزايد أعمال العنف المسلح والاضطرابات الاجتماعية، تمكن العراق وليبيا من السيطرة على مستويات التضخم من خلال الإعانات. وتمكنت فلسطين أيضاً من احتواء التضخم، غير أن انخفاض معدلات التضخم لا يعني بالضرورة كفاية الإمداد بالسلع الأساسية. وواقع الأدلة يؤكد عكس ذلك، غير أن جهوداً تُبذل على صعيد السياسات العامة لدعم سلاسل الإمداد. واستمرت معدلات التضخم على ارتفاع في الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر واليمن في عام 2014. وكان ارتفاع التضخم في الجمهورية العربية السورية والسودان نتيجة مباشرة لندرة العملات الأجنبية على أثر العقوبات الاقتصادية. وبقيت العوامل النقدية سبباً لارتفاع التضخم في مصر واليمن.

22- ومن المتوقع أن يبلغ متوسط تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية 4.9 في المائة في عام 2015 وأن يستمر انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية، مؤثراً على وجهة الأسعار في المنطقة. ويتوقع أن يتراجع اتجاه الأسعار التصاعدي لأسعار السكن في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فينخفض تضخم أسعار الاستهلاك بعض الشيء. ومن البلدان التي تسجل ارتفاعاً في مستويات التضخم السودان، حيث من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم على أثر تدني أسعار الواردات. وسيرتفع معدل التضخم في الجمهورية العربية السورية بسبب ندرة العملات الأجنبية. ويتوقع أن تبقى مستويات التضخم مرتفعة في مصر واليمن لأسباب هيكلية. وقد يبلغ التضخم مستويات حادة الارتفاع في اليمن في حال اشتدت حدة النزاعات المسلحة.

زاي- أسعار الصرف

23- انخفضت قيمة العملات الوطنية في العديد من البلدان العربية مقابل الدولار الأمريكي في عام 2014 حتى أوائل عام 2015. وفي مجموعة بلدان المغرب، انخفضت قيمة العملات الوطنية مقابل الدولار الأمريكي بدرجات متفاوتة في تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب، بفعل الانخفاض السريع في قيمة اليورو مقابل الدولار

في النصف الثاني من عام 2014. وكانت بلدان المغرب عموماً تحافظ على سعر صرف مستقر مقابل اليورو، علماً بأن منطقة اليورو هي الوجهة الرئيسية لصادراتها. وتراجعت قيمة العملة مقابل الدولار في جزر القمر وموريتانيا أيضاً للسبب نفسه. وتراجعت قيمة العملة الوطنية في الكويت المرتبطة بسلة من العملات، منها اليورو، مقابل الدولار. وحافظت بلدان مجلس التعاون الخليجي، والأردن، وجيبوتي، والعراق، ولبنان على نظام ربط العملات الوطنية بالدولار في سعر الصرف. وتحكمت مصر بانخفاض سعر الجنيه، ضمن حدود من 7.0 إلى 7.6 جنيه مقابل الدولار. وتمكن السودان أيضاً من التحكم بقيمة العملة الوطنية، في مسار انخفاض تدريجي إلى 6.1 جنيه سوداني مقابل الدولار. واستمرت قيمة الليرة السورية بالانخفاض من 160 ليرة مقابل الدولار إلى 220 ليرة مقابل الدولار خلال عام 2014. ويتوقع أن تنخفض قيمة العملات الوطنية أكثر في عام 2015 في تونس والجمهورية العربية السورية والسودان ومصر واليمن بسبب وضع ميزان المدفوعات.

حاء- الديناميات الاجتماعية وفرص العمل

24- أكثر ما يميّز المنطقة العربية اليوم من حيث التغيرات الاجتماعية، النزوح بأعداد كبيرة إما داخل حدود البلدان أو خارجها بسبب تفاقم النزاعات المسلحة. وفي العامين الماضيين، اشتدت موجات النزوح في الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين وليبيا واليمن، فأدت إلى أزمات إنسانية حادة. ويمكن أن تعطل حركة النزوح هذه عملية إعادة بناء الاقتصاد، وقد أنهك رأس المال البشري وتزعزعت أسس التماسك الاجتماعي. وتبلغ التداعيات الاجتماعية أوجهاً في الأردن ولبنان حيث أدى تزايد أعداد اللاجئين السوريين إلى تغيير التركيبة الديمغرافية، واستنفاد أنظمة الخدمات في قطاعي الصحة والتعليم. وتمكن البلدان من استيعاب الصدمة الأولى الناجمة عن التزايد السريع في عدد السكان، غير أنهما يواجهان صعوبات في تأمين مستويات الرعاية اللازمة بالموارد المحدودة المتاحة.

25- ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة في المنطقة العربية. وتوضح البيانات المتاحة للربع الأخير من عام 2014 أن معدل البطالة بلغ 26.5 في المائة في فلسطين¹⁰، و12.9 في المائة في مصر¹¹، و12.3 في الأردن¹²، و11.6 في المائة في صفوف المواطنين في المملكة العربية السعودية¹³، و9.7 في المائة في المغرب¹⁴. وفي وجود القطاعات غير النظامية، لا تبدو البطالة في المنطقة مشكلة دورية بقدر ما هي مشكلة هيكلية. فمعدلات البطالة لا تدل على أي تغيرات هيكلية هامة في أسواق العمل، باستثناء التدهور الكبير في سوق العمل في فلسطين، لا سيما في قطاع غزة حيث ازداد معدل البطالة من 32.6 في المائة في عام 2013 إلى 43.9 في المائة في عام 2014¹⁵. وقد أدت الاعتداءات على قطاع غزة في تموز/يوليو 2014 والقيود المستمرة على الأنشطة الاقتصادية إلى ترد في وضع سوق العمل بلغ أقصى الحدود في الأعوام الأخيرة. ومن الاستثناءات أيضاً التراجع الطفيف في الفوارق بين الجنسين في سوق العمل في الأردن والمملكة العربية السعودية. فقد انخفض

10 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة دورة (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر، 2014)، الربع الرابع 2014. http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFS-Q4-2014-a.pdf

Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Press Release (16 February 2015) www.capmas.gov.eg/pepo/779_e.pdf 11

Department of Statistics, Press Release (22 January 2015). www.dos.gov.iodos_home_e/main/archive/Unemp/2014/Emp_2014-q4.pdf 12

.Central Department of Statistics and Information, Quarterly unemployment rate data www.cdsi.gov.sa/english/ 13

Haut-Commissariat au Plan, La Situation du marché du travail au quatrième trimestre de l'année 2014. www.hcp.ma/La-Situation-du-marche-du-travail-au-quatrieme-trimestre-de-l-annee-2014_a1504.html 14

15 المرجع نفسه.

معدل بطالة الإناث في الأردن من حد أقصى قدره 26.8 في المائة في الربع الثالث من عام 2013، إلى 19.1 في المائة في الربع الأخير من عام 2014¹⁶. وانخفض معدل بطالة الإناث في المملكة العربية السعودية من حد أقصى قدره 35.7 في المائة، في الربع الأخير من عام 2012، إلى 32.5 في المائة في الربع الأخير من عام 2014¹⁷. وطبقت المملكة العربية السعودية، اعتباراً من عام 2014، سياسات صارمة لتوطين اليد العاملة، فاعتمدت تدابير جديدة للحد من تشغيل العمال الأجانب من خلال تعزيز نظام "نطاقات" الذي أطلقته في عام 2011، ولتشجيع المواطنين السعوديين على البحث عن عمل في القطاع الخاص. وقد انتهجت بلدان أخرى من مجلس التعاون الخليجي النهج نفسه. ويبقى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب بسبب النقص في فرص العمل لأعداد متزايدة من الوافدين إلى سوق العمل، قضية اجتماعية واقتصادية ملحة في مختلف بلدان المنطقة العربية.

رابعاً- التطورات على مستوى السياسة العامة

26- تزايدت المعضلات السياسية بالنسبة إلى صانعي السياسات في المنطقة العربية، وكان لا بد من تجاوب سريع في البلدان الرئيسية المصدرة للطاقة للتكيف مع انخفاض عائدات النفط في ظل أوضاع مالية متعثرة. وكان لحكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي دور رئيسي في تنويع الاقتصادات والاستثمار في البنى الأساسية والصحة والتعليم، وهي تواجه اليوم معضلة على صعيد السياسة العامة في كيفية الاستمرار بالإنفاق العام على هذه المستويات. وقد تدعو الضرورة إلى اعتماد تدابير لمواجهة التقلبات في الدورة الاقتصادية والتمكن من تحقيق التنوع المنشود في الاقتصادات. وفي الوقت نفسه، قد يؤدي تراجع الإيرادات النفطية إلى تخفيضات في الميزانية عملاً بسياسة التريث المالي. ومع تحسن وضع الاحتياطي بالعملة الأجنبية بفعل انخفاض أسعار السلع الأساسية الدولية، لا يزال على حكومات البلدان العربية الأخرى التكيف مع أوضاع مالية ضيقة. وقد طبق العديد من البلدان العربية إصلاحات في أنظمة الإعانات المالية، ومنها الأردن والسودان ومصر والمغرب واليمن، ولكن وضعها المالي لا يزال يشكو من ضعف هيكلية.

27- ولم تتغير السياسات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2013، فبقيت مرتبطة بسياسات الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، بما فيها سياسات أسعار الفائدة. ولذلك بقيت تكاليف التمويل من حيث سعر الفائدة المعمول به بين المصارف لثلاثة أشهر في بلدان مجلس التعاون الخليجي قريبة من 1.0 في المائة. وواصل سعر الفائدة بين البنوك في الإمارات العربية المتحدة لمدة ثلاثة أشهر، على غرار معدلات أخرى، انخفاضه ليصل إلى 0.67714 في المائة في أواخر عام 2014. وارتفع سعر الفائدة بين البنوك في الكويت لمدة ثلاثة أشهر تدريجياً إلى 1.3125 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 بعد أن كان 0.875 في المائة في كانون الثاني/يناير 2014، ومن ثم انخفض إلى 1.0625 في المائة بحلول نهاية عام 2014. ويتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام 2015، ومن شأن هذا التغيير أن يؤثر على الأوضاع المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولكن من المرجح أن تعتمد السلطات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، إزاء الانخفاض المتوقع في معدلات التضخم والحاجة إلى الحوافز الاقتصادية في ظل انخفاض الإيرادات النفطية، إلى وضع تدابير عامة للحد من الآثار السلبية المتوقعة. وقد أتاح انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية وتزايد تدفق رأس المال الأجنبي حيزاً مقبولاً للتيسير النقدي في الأردن ومصر والمغرب. وفي تموز/يوليو 2014، اتخذ البنك المركزي المصري تدابير احترازية للتكيف مع التضخم المتوقع من خلال رفع أسعار الفائدة بنسبة 1 في المائة. وفي كانون الثاني/يناير 2015، عاد البنك المركزي عن موقفه

.Department of Statistics, 2015 16

.Central Department of Statistics and Information, Quarterly unemployment rate data 17

فخفض أسعار الفائدة بنصف نقطة مئوية بعد أن تبين أن انخفاض أسعار السلع الأساسية من شأنه أن يخفف من القيود على الاحتياطي بالعملات الأجنبية. واتخذ البنك المركزي الأردني تدابير للتيسير النقدي في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 2014 وفي شباط/فبراير 2015. وانخفض سعر الفائدة لنافاذة الإيداع الليلة واحدة، وهو معدل رئيسي لسعر الفائدة في الأردن، من 3.5 في المائة في كانون الثاني/يناير 2014 إلى 1.75 في المائة في نهاية الربع الأول من عام 2015. وخفض البنك المركزي في المغرب سعر الفائدة المعتمد لديه بنسبة 0.25 في المائة في أيلول/سبتمبر 2014 للمرة الأولى منذ آذار/مارس 2012. وانخفضت أسعار الفائدة مجدداً في المغرب في كانون الأول/ديسمبر 2014 بنسبة 0.25 في المائة. وحافظ البنك المركزي في تونس على تدابير نقدية صارمة للتكيف مع وضع ميزان المدفوعات الصعب، ورفع سعر الفائدة لديه بنسبة 0.25 في المائة ليلبغ 4.75 في المائة في حزيران/يونيو 2014. ويعتمد مصرف لبنان العديد من الحوافز المالية. وحاول مصرف سوريا المركزي أن يتحكم بمسار انخفاض قيمة العملة الوطنية وإدارة الطلب على العملات الأجنبية. وعلى الرغم من استمرار العنف المسلح في البلد والانخفاض الكبير في قيمة الليرة السورية، لا بد من الإشارة إلى أن العملة السورية لم تفقد موقعها.

28- وتغير وضع الميزان المالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2014 بعد انخفاض أسعار النفط. وأشارت التقديرات إلى عجز مالي في الميزانية في البحرين وعمان والمملكة العربية السعودية في عام 2014، ومن المرجح أن يزيد عدد البلدان التي تواجه عجزاً في الميزانية في عام 2015. وعلى صعيد تخطيط الميزانية، يُستبعد أن تعمد بلدان المجلس إلى تخفيض نفقاتها الحكومية إلى حد التقشف المالي. ويتراوح الموقف المالي في هذه البلدان بين النشاط المعتدل والحياد. وستكون معظم التخفيضات على الإنفاق من خارج الميزانية. ويتوقع أن يستمر الاستثمار العام في البنى الأساسية والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. وقررت قطر، رغبة منها في تحسين الإدارة المالية، تغيير سنتها المالية من كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر إلى نيسان/أبريل - آذار/مارس. ولا تزال الحكومات في البلدان الأخرى تعمل على تحسين أوضاعها المالية. وقد سعت عدة بلدان إلى إصلاح أنظمة الإعانات في عام 2014 ومنها الأردن ومصر، غير أن إمكانية تحسين الإيرادات لا تزال ضعيفة. وهذه البلدان بحاجة إلى مساعدة خارجية مباشرة وغير مباشرة لتمكن من المحافظة على مستويات الإنفاق الرأسمالي، بما فيها المشاريع الإنمائية. ويمكن لبلدان المشرق والمغرب أن تلجأ إلى أسواق رأس المال الدولية للاقتراض من الخارج. وقد جمع الأردن وتونس ولبنان والمغرب الموارد عن طريق إصدار السندات في أسواق رأس المال الدولية في عام 2014.

خامساً- ملاحظات ختامية

29- أدى الانخفاض الشديد في أسعار النفط إلى تحول ظاهر في البيئة الاقتصادية الخارجية للمنطقة العربية. فالثروة النفطية هي مورد حيوي للبلدان العربية المصدرة للنفط وهي ومورد رئيسي للبلدان العربية المستوردة له. وتتوزع الثروة النفطية في المنطقة على شكل رأس مال، وتحويلات، ومساعدة خارجية. ولانخفاض أسعار النفط في المنطقة أثر إيجابي إذ يؤدي إلى تحسن في ميزان مدفوعات البلدان المستوردة؛ وآثار جانبية إذ يُحتمل أن يحد من تدفق رأس المال والتحويلات والمساعدات من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى البلدان العربية الأخرى. وقد تمكنت المنطقة العربية عموماً من توسيع قاعدتها الاقتصادية على مدى الأعوام القليلة الماضية على الرغم من التوترات الجغرافية السياسية، وعدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات الاجتماعية. وزادت حدة النزاعات المسلحة في الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين وليبيا واليمن، كما تزعزع الوضع الأمني في تونس ولبنان مراراً. وعلى الرغم من هذا الجو السائد، بقيت الثروة النفطية الركيزة الأساسية التي حصنت النمو في المنطقة، بمستويات ثابتة من تدفقات رأس المال والتحويلات والمساعدات بين بلدان المنطقة، ولا سيما من البلدان المنتجة للنفط في مجلس التعاون الخليجي. ولا شك في أن

استمرار التوترات الجغرافية السياسية سيزعزع هذه الركيزة للاستقرار الاقتصادي. ولا يزال أثر انخفاض أسعار النفط غير واضح على هيكل الاقتصاد ككل، ولكن الأحداث الاقتصادية وغير الاقتصادية الجارية في المنطقة العربية تضع النمو المستدام في المنطقة أمام تحديات كبيرة على المدى المتوسط والبعيد.

30- ففي عام 2003، كانت بداية الطفرة النفطية في المنطقة العربية التي دامت أكثر من 11 عاماً. وهبوط الأسعار بسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2008 سرعان ما انعكس بعد أن انتعشت الأسواق بسرعة بفعل الطلب من الاقتصادات النامية مثل الصين والهند. وفي أواخر عام 2014، أدرك المعنيون بسوق النفط أن مرونة أسعار إمدادات النفط الخام اتسعت فجأة بفعل التطورات التكنولوجية في استخراج النفط الصخري. ومن المحتمل أن تدفع الآفاق التي تنبئ بضعف الإيرادات النفطية وتراجع الثورة النفطية بالدول العربية إلى إعادة النظر في استراتيجيات النمو المعتمدة.

31- وحققت بلدان مجلس التعاون الخليجي نجاحاً في استراتيجيات تنويع اقتصاداتها خلال الطفرة النفطية التي بدأت في عام 2003. وسجلت نمواً ملحوظاً في القطاعات غير النفطية، لا سيما القطاع المالي والاتصالات والنقل والخدمات. ولكن النفط لا يزال مصدراً للثروة الوطنية، ورافداً للإيرادات الحكومية، وحافزاً للثقة في الأعمال التجارية والاقتصاد ككل. ويرجح أن تستمر دول مجلس التعاون الخليجي في العمل باستراتيجيات تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط، وتنفيذ سياسات فاعلة لتوطين القوى العاملة، ما قد يحدّ من الفرص المتاحة للباحثين عن عمل من بلدان عربية أخرى. وتستفيد بلدان مجلس التعاون الخليجي، كما سائر البلدان العربية، من إعادة التوازن إلى حركة رأس المال والقوى العاملة بين بلدان المنطقة. ولا بد من تنسيق الجهود على مستوى السياسات العامة وتعزيز التعاون الإقليمي لاستثمار رأس المال البشري والثروة المالية المتاحة من أجل تعزيز موقع المنطقة على مسار التقدم نحو النمو المستدام.